مجلة الشهاب • المجلد: 07، العدد: 03 (2021م) • ص ص 575 - 592
(ISSN: 2477-9954, EISSN: 2602-5485)

تحقيق عنوان «كتاب الوضع» المنسوب لأبي زكريَّاء الجنَّاوني والعلاقةِ بينه وبين «ديوان الجناوني»

Achieving the title of the «Book alwade» attributed to Abi Zakaria Al-Janaouni and the relationship between it and «Diwan Al-Janaouni»

ط.د/ إبراهيم بكلي *
قسم العلوم الإسلاميّة، جامعة غرداية، (الجزائر)
bakelli.brahim@univ-ghardaia.dz

أ.د/ مصطفى باجو
قسم العلوم الإسلاميّة، جامعة غرداية، (الجزائر)
mubajou@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/06/14 تاريخ القبول: 2021/07/30 تاريخ النشر: 2021/11/14

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التَّحقُّقِ من عُنوان الكتاب المشهور باسم «كتاب الوضع» المنسوب إلى أبي زكريَّاء الجنَّاوني (ق05-06هـ/11-12م)، وإيضاح العلاقة بين كتاب «الوضع» و«ديوان الجنَّاوني»؛ فهل هما كتابٌ واحدٌ؟ أم أنَّ «كتاب الوضع» جزءٌ من «ديوان الجنَّاوني»؟ أم أنَّه مُكمِّلٌ له؟ أم أنَّه مُختلِفٌ عنه ولا توجد بينهما أيُّ علاقةٍ؟ وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي، والرجوع إلى نصوص العلماء والباحثين، وفهارس المخطوطات.

وأهمُّ نتيجة توصَّلتْ إليها الدِّراسةُ أنَّ العُنوانَ الأَنْسَبَ للكتابِ المدروسِ هو: "كتابُ اللُّمع المشهور بِكِتَابِ الوَضْعِ"؛ وأنَّه كتابٌ مُختلِفٌ عن «ديوان الجنَّاوني»، ولا توجد بينهما علاقة.

الكلمات المفتاحية: الوضع؛ اللُّمع؛ ديوان الجنَّاوني؛ الجنَّاوني؛ فقه إباضي.

Abstract : This study aims at investigating the title of the book known as «Book alwade» attributed to AbiZakaria al-Janauni (Q05-06AH / 11-12 CE), and to clarify the relationship between the «Book alwade» and the «Diwan Al-Janaouni»; Are they one book? Or is the «Book alwade» part of Al-Janawni'sdiwan? Or is it complementary to it? Or is it different from it and there is no relationship between them? The study used the descriptive method, the inductive method, and the analytical method, referring to the texts of scholars and researchers, and the indexes of manuscripts.

The most important result reached by the study is that the most appropriate title for the studied book is: «The Book of "allamaa" Known as the Book of "alwade"»; and that the «book of alwade» is different from «Diwan Al-Janaouni», and there is no relationship between them.

Keywords: "alwade"; "alllume"; "Diwan Al-Janaouni" ; Al-Janouni; Ibadi jurisprudence.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

انتشار بعض عناوين الكتب على الألسن وتداولها بين العلماء والباحثين، لا يمنع من كون مُؤلِّفيهَا قد مَنَحُوا لها عنوانًا أكثر ضبطا للمقصود، وأحسن إيفاءً للمضمون؛ بل قد تُطْبَعُ بعضُ الكُتُبِ، وتُحقَّقُ وتُنشَرُ، مع أنَّ العُنوانَ الكاملَ للكتاب لم يُحرَّرْ ولم يُضْبَطْ.

ويكفي في هذا الصَّدد التَّمثيل ببعض الكُتُب التي ملأت شهرتها الآفاق، وسمع بها القاصي والداني؛ فصحيح البخاري الذي اشتهر ذكره في الخافقين، وتداولت المطابع طباعته بهذا الاسم، قد حقَّق الشَّيخ أبو غدَّة (ت: 1417هـ-1997م) أنَّ العنوان الكامل لصحيح البخاري هو: "الجامِعُ المسنَدُ الصَّحيحُ المُخْتَصَرُ من أُمورِ رسول الله ﷺ وسُنَنِهِ وأَيَّامِهِ" (غدة، 1993م، الصفحات 53-55) (العوني، 1419هـ، صفحة 54)، وسنن الترمذي التي رَجَعَ إليها كلُّ مَن له نصيبٌ من العلم في الفقه والسُّنَّةِ قليلٌ أو كثيرٌ، واشتهرَ بهذه التَّسميةِ بين الصَّغيرِ والكبيرِ، بل وورد في الكتب المحققة: سنن الترمذي أو جامع الترمذي؛ قد نبه الشَّيخ أبو غدَّة أنَّ عنوانه الكامل هو: "الجامِعُ المُخْتَصَرُ مِن السُّنَنِ عن رسولِ اللهِ ﷺ ومَعْرِفَةُ الصَّحِيحِ والمَعْلُولِ ومَا عليه العَمَلُ". (غدة، 1993م، الصفحات 53-55) (العوني، 1419هـ، صفحة 54)؛ فإذا كانت هذه الكتب بهذه الشهرة والمنزلة قد وقع فيها اختصار لاسمها الصحيح؛ فكيف بغيرها من الكتب؟

و«كتاب الوضع» من الكتب التي اشتهرت في الأوساط الإباضيَّة المغربية؛ وكان قبلةً للعلماء وطلبة العلم دراسةً ومُدارسَةً إلى أَمدٍ قريبٍ ولا يزال، وقد حظي باهتمام العلماء قديمًا وحديثًا، وهو من المصادر المعتمدة في دراسة أقوال الإباضيَّة وآرائهم في المسائل الكلامية والفقهية، وقد وقع الخلاف من قديم في عنوانه، إلا أنَّه قد طبع في طبعتين مختلفتين إحداهما محققة بعنوان: «كتاب الوضع مختصر في الأصول والفقه»؛ فضلا عن الغموض الذي يكتنف العلاقة بين «كتاب الوضع» المنسوب إلى الشيخ أبي زكرياء الجناوني (ق05-06هـ/ 11-12م)، وديوانه المعتمد في الفتوى عند الإباضية المغاربة.

1.1. إشكالية البحث:

تتمثل في: ما هي العناوين الأخرى للكتاب المسمَّى بالوضع؟ وما هي العلاقة بين كتاب الوضع وديوان الجناوني؟ وهذه هي الأسئلة الفرعية التي يروم هذا البحث الإجابة عنها:

- هل اتَّفق العلماء على تسمية الكتاب بـ: «كتاب الوضع»؟ وما هو العنوان الوارد في المخطوطات عن هذا الكتاب؟ وهل يوجد عنوان أضبط للكتاب يُعرب عن محتوى الكتاب؟ وما وجه المناسبة بين محتوى الكتاب وعنوانه؟

- هل «كتاب الوضع» هو نفسه «ديوان الشَّيخ أبي زكريَّاء الجنَّاوني» المعتمد في الفتوى ولا يعدو الخلاف بينهما أن يكون اختلافا في العنوان فحسب للمُسمَّى نفسه؟ أم أنَّ «كتاب الوضع» جزءٌ من «ديوان

الشَّيخ أبي زكريَّاء الجنَّاوني»؟ أم أنَّه مُكمِّلٌ له؟ أم أنَّه مُختلِفٌ عنه ولا توجد بينهما أيُّ علاقةٍ؟

2.1. المنهج المتبع في البحث: اتَّبعَ البحثُ من أجل الإجابة عن الأسئلة السابقة المناهجَ الآتية:

المنهج الوصفي: في إيراد نصوص العلماء والباحثين قديما وحديثا حول عنوان كتاب الوضع. والمنهج الاستقرائي: في تَتَبُّعِ معلومات النُّسخِ المخطوطة لكتاب الوضع في فهارس المكتبات من أجل التَّأكُّد من عنوانه. والمنهج التحليلي: في دراسة العلاقة بين كتاب الوضع وديوان الشَّيخ أبي زكريَّاء الجنَّاوني.

3.1. أهداف الدراسة: تسعى الدراسة للتعريف بكتاب «الوضع»، والاستقصاء في البحث عن عناوين الكتاب عند العلماء والمخطوطات، وضبط العلاقة بين «كتاب الوضع» و«ديوان الجناوني» المعتمد في الفتوى عند الإباضية المغاربة.

4.1. الدراسات السابقة: هذا الموضوع لم يُفرد بدراسة مستقلَّةٍ أو مقال علمي في مجلة من المجلات العلمية المحكمة في حدود علمي.

5.1. خطة البحث: مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة على النحو الآتي:

مقدمة

المبحث الأول: محتوى «كتاب الوضع»، وترجمة الشَّيخ الجنَّاوني المنسوب إليه الكتاب

المطلب الأول: ترجمة الشَّيخ أبي زكريَّاء الجنَّاوني.

المطلب الثاني: محتوى «كتاب الوضع».

المبحث الثاني: عنوان «كتاب الوضع» في المصادر والمراجع والنسخ المخطوطة.

المطلب الأول: عنوانه في المطبوع والمصادر والمراجع.

المطلب الثاني: عنوانه في النسخ المخطوطة.

المبحث الثالث: إيضاح العلاقة بين «كتاب الوضع» و«ديوان الجنَّاوني».

المطلب الأول: ماهية «ديوان الجنَّاوني».

المطلب الثاني: دراسة الاحتمالات الواردة في العلاقة بين «كتاب الوضع» و«ديوان الجنَّاوني».

خاتمة

واللَّهَ أسأل أن يُوفِّقني إلى الصَّوابِ في العِلْمِ والعَمَلِ، ويَتجاوزَ عنِّي ما كان من الخطأ والزَّلل.

2. المبحث الأول: محتوى «كتاب الوضع»، وترجمة الشَّيخ الجنَّاوني المنسوب إليه الكتاب

1.2. المطلب الأول: ترجمة الشَّيخ أبي زكريَّاء الجنَّاوني

هو الإمام أبو زكريَّاء يحيى بن الخير بن أبي الخير الجنَّاوني. (الشماخي، 2009، صفحة 2/ 761) عاش في النصف الأول من القرن الخامس الهجري أي: من 400 إلى 450هـ حسب محمد بن زكريَّاء الباروني

(ت: 997هـ-1589م) في طبقاته عن علماء الإباضيَّة (الباروني، طبقات علماء الإباضية، 2020م، صفحة 62) وتابعه على ذلك علي يحيى معمَّر (ت: 1400هـ-1980م) في الإباضيَّة في موكب التَّاريخ (معمر، الإباضية في موكب التاريخ الحلقة الثانية الإباضية في ليبيا، 2008م، صفحة 342)، وبعض الباحثين يجعله عاش أيضا إلى القرن السَّادس الهجري (كومني، 2013، الصفحات 65-66) (الجناوني، كتاب الإجارات، صفحة 26 قسم الدراسة)؛ وبِغَضِّ النَّظر عن التَّحقيق الدَّقيق حول حياة الشَّيخ الجنَّاوني؛ فالذي يمكن الجزم به أن العصر الذي عاش فيه يمكن أن يحصر بين: 400هـ- 550هـ / 1009م - 1155م.

أخذ العلم عن أبي الربيع سليمان بن أبي هارون موسى الملوشائي (ق 5هـ) السَّاكن قرية إبناين من جبل نفوسة. (الشماخي، 2009، صفحة 2/ 761) وهو ممن جازت عليه سلسلة نسب الدِّين، وكتبه مصدر من مصادر الفتوى والأحكام، وعليها اعتماد أهل جبل نفوسة بليبيا خصوصا والإباضيَّة المغاربة عمومًا. (الشماخي، 2009، الصفحات 761-762) (باباعمي، 2000م، صفحة 2/ 456)

2.2. المطلب الثاني: محتوى كتاب الوضع

«كتاب الوضع» من الكتب التي اهتم بها الإباضيَّة المغاربة اهتمامًا بالغًا، وانتَشرتْ نُسُخَهُ في تجمُّعاتِهم انتشارًا واسعًا، واهتمَّ به الطَّلَبَةُ والعُلماءُ دراسةً وتدريسًا.

بدأ المؤلِّفُ كتابَهُ بِمُقَدِّمةٍ ذَكَرَ فيها السَّببَ الدَّاعي لتأليفِ كِتَابِهِ وهو تحقيق طلب لأخ له في الله أن يلخص له أبوابا من أصول الدِّين والمسائل الشرعية؛ فأسعف مراده بعد استخارة اللَّه. (الجناوني، كتاب الوضع، 2015م، صفحة 46)

وقد قسَّم المؤلِّفُ كتابَه إلى تسعة أبواب، وهي: باب في التَّوحيد، باب في الوضوء، باب في الحيض والنِّفاس والاغتسال منهما، باب في الأذان، باب في الصَّلاة، باب في الصَّوم، باب في الزكاة، باب في الحجِّ ومناسكه، باب في الأيمان، وهو الباب الأخير.

3. المبحث الثاني: عنوان «كتاب الوضع» في المصادر والمراجع والنسط المخطوطة

1.3. المطلب الأول: عنوانه في المطبوع، والمصادر والمراجع

1.1.3. الفرع الأول: عنوان الكتاب في المطبوع

قد طبع الكتاب تحت عنوان: "كتاب الوضع مختصر في الأصول والفقه"، وهذا العنوان نجده في طبعة الشَّيخ أبي إسحاق إبراهيم اطْفَيَّش (ت: 1385هـ-1965م) المطبوع في مطبعة الفجالة بمصر والتي صُوِّرت منها عدَّة طبعات، والعنوانُ نَفسُه موجودٌ في طبعة مكتبة الضامري بسلطنة عمان، بتعليق الشَّيخين أبي إسحاق إبراهيم اطْفَيَّش (ت: 1385هـ-1965م) وناصر بن محمد المرموري (ت: 1432هـ-2011م)، بتحقيق: أحمد بن صالح الشَّيخ أحمد، وبكير بن محمد فخار، المطبوعة سنة 1436هـ-2015م.

2.1.3. الفرع الثاني: عنوان الكتاب في المصادر والمراجع

أما بالعودة إلى المصادر والمراجع فنجد ما يأتي:

يقول البرَّادي (حي في: 810هـ-1407م): " كتاب اللُّمع، وهو: كتابُ الوَضْعِ". (البرادي، رسالة فيها تقييد كتب أصحابنا، 2013م، صفحة 2/ 288).

ويقول أبو العبَّاس الشَّمَّاخي (ت: 928هـ-1522م): "...كتاب الوضع وهو كتابٌ مفيدٌ، به يقع ابتداءُ مَنْ أراد الفقه، والله أعلم". (الشماخي، 2009، صفحة 2/ 778)، وقد سماه بالوضع أيضًا كلٌّ من القطب اطْفَيَّش (ت: 1332هـ-1914م) في كتابه جامع الوضع والحاشية (أَطْفَيَّش ا.، 1306هـ، صفحة 41)، وفي تفسيره همیان الزاد (أَطْفَيَّش أ.، 1994م، صفحة 03/ 08)، ونور الدِّين السَّالمي (ت 1332هـ-1914م) في كتابه اللُّمعة المرضية من أشعة الإباضيَّة (السالمي، 2014، صفحة 162)، والشَّيخ أبو إسحاق إبراهيم اطْفَيَّش (ت 1385هـ-1965م) في تقديمه لكتاب الوضع (الجناوني، كتاب الوضع مختصر في الأصول والفقه، صفحة 03).

وممن أطلق على كتاب الوضع اسم: «اللُّمع» الشَّيخ جميَّل بن خميس السعدي (ق 13هـ/ 19م) في كتابه الموسوعي قاموس الشريعة حيث يقول: "مسألة من كتاب اللُّمع؛ وهُو مِن تأليف أصحابِنا أهلِ المغرب: وقال بعضُ الحكماء:..." (السعدي ج.، 2015م، صفحة 27/ 33)؛ والنص المشار إليه موجود مع بعض التَّوسُّع في كتاب الوضع. (الجناوني، كتاب الوضع، 2015م، الصفحات 291-292)

وفي معجم أعلام الإباضيَّة قسم المغرب أورد العنوانين جميعًا حيث جاء فيه: "«كتاب الوضع»، وهو مختصر في الأصول والفقه، حقَّقه الشَّيخ أبو إسحاق إبراهيم اطْفَيَّش، وطبع عدَّة مرَّات...وله عنوان آخر: «اللُّمع»". (باباعمي، 2000م، صفحة 2/ 456)، وإيراد عنوان «الوضع» مع الإشارة إلى أن للكتاب عنوانًا آخر وهو: «اللُّمع» مما جرى عليه جملة من الباحثين وذكروه في دراساتهم. (الجعبيري، مقارنة بين كتاب الوضع لأبي زكرياء الجناوني وكتاب مختصر الخصال لأبي إسحاق الحضرمي، 2012، صفحة 191) (كومني، 2013، الصفحات 91، 99-100) (الجناوني، كتاب الإجارات، صفحة 31 قسم الدراسة)

خلاصة هذا المطلب: أن اسم الكتاب: «الوضع»، وله اسم آخر وهو «اللُّمع».

أمَّا عن معنى الوضع في اللغة فقد جاء في معجم مقاييس اللغة: "(وَضَعَ) الْوَاوُ وَالضَّادُ وَالْعَيْنُ: أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى الْخَفْضِ [لِلشَّيْءِ] وَحَطِّهِ...وَالدَّابَّةُ تَضَعُ فِي سَيْرِها وَضْعًا، وَهُوَ سَيْرٌ سَهْلٌ يُخَالِفُ الْمَرْفُوعَ...وَوَضَعَ الرَّجُلُ: سَارَ ذَلِكَ السَّيْرَ..." (فارس، 1979م، الصفحات 6/ 117-118)؛ فمعنى الوضع يرجع إلى الخفض والحط والسهولة؛ أمَّا إذا تساءلنا عن سبب تسمية الكتاب باسم: «الوضع»؛ فيجيبنا الباحث كومني بقوله: "ولم نعرف مراد المؤلِّف من تسميته بالوضع، ولم نجد لذلك أثرا يُبيِّن أصل التَّسمية وسببها، إلاَّ ما جاء في لسان بعض المشايخ أنَّه قيل: إنَّ الشَّيخ سَمَّاهُ بالوضع؛ لأنَّه وَضَعَهُ للنَّاس مُيَسَّرًا

وسهلا في متناول العامة بالخصوص. وقيل: إن صاحبه حين ألَّفه وضعه على رَفِّ المسجد وتركه لطلبة العلم؛ لِئَلاَّ يُعلم صاحبه تَورُّعًا وخشيةَ المحمدةِ، فَسُمِّيَ بكتاب الوضع". (كومني، 2013، صفحة 100)

والقولُ الأوَّلُ هو الذي مال إليه محقِّقَا كتابِ الوضعِ الباحثان: أحمد الشَّيخ أحمد، وبكير فخَّار، حيث قالا: "...ولذلك سمَّاهُ كتابَ الوضع، أي كتاب التَّيسير لأحكام الله". (الجناوني، كتاب الوضع، 2015م، صفحة 05)

والقول الثاني قد ورد عند نور الدِّين السَّالمي (ت 1332هـ-1914م) ما يَدْعَمُهُ؛ فقد قال في اللُّمعة المرضية حين حديثه عن كتاب الوضع: "وقيل: لا يُدرى مُؤلِّفُهُ؛ لأنَّه أخفى اسمَهُ لِيَعْظُمَ أَجْرُهُ". (السالمي، 2014، الصفحات 162-163)

فالعلاقة بين المعنى اللغوي لعنوان: «الوضع» وسبب التَّسميةِ تلتقي في كون مُؤلِّفِهِ صَنَّفَ الكتابَ لِمَنْ طَلَبَ منه ذلك وجعله سهلاً مُيَسَّرًا فَسَمَّاهُ بالوضع، أو أنَّه وضعه في مكانٍ ما، حتى يَتعرَّفَ عليه طَلَبَةُ العلم ويستفيدوا منه، فأُطلِقَ عليه اسم الوضع.

وإن كان السبب الثاني للتَّسمية يعكِّرُ عليه ما جاء في مقدمة المؤلف لكتابه حيث قال: "فإنه رغب إلى راغب من إخواني، وأخ في الله من أخداني، وسألني تلخيص أبواب من أصول الدِّين والمسائل الشرعيات، ليكون له المجموع من ذلك مفزعا يحور إليه عند الملمات، فأسعفتُ مُرادَهُ على قُصورٍ مِنِّي في الدِّرايات وقِلَّةِ فَهْمٍ مِنِّي في العلم والرِّوايات، فاستخرْتُ اللَّهَ تَعالَى لمقصودِي..." (الجناوني، كتاب الوضع، 2015م، صفحة 46)؛ فهذا لا يتَّفق مع كون مؤلِّف الكتاب وضعه في مكانٍ ما حتَّى لا يتعرَّف عليه أحَدٌ؛ فواضح من نص المقدمة أنَّ شخصًا بِعَيْنِهِ قد طلب منه هذا التَّأليف فأجاب دعوته وحقَّق له مُرادَه في تأليف هذا الكتاب؛ وإن لم يذكر اسمه، فعلى الأقل، مَنْ طَلَبَ منه هذا التَّأليفَ يعرفُه، ومقصود المؤلِّف هو إيراد المسائل المهمة في أصول الدِّين وفقه العبادات؛ مما يحتاج إليه كل مسلم في حياته اليوميَّة؛ وهذا لا يتأتَّى من مؤلِّفٍ مَغْمورٍ مَجهولٍ؛ ولو كانت نيَّة المؤلِّف أن يَضَعَهُ في مكان لا يعرفه فيه أحدٌ؛ لَمَا أتى بهذه المقدمة أصلاً، ولما ذكر أن هذا التَّأليف بِسببِ طَلَبِ شَخصٍ ما؛ لأنَّ العبارات المتواضعة لا تخفي كون المطلوب عالما معروفا مشارًا إليه بالبنان، وإلا لما كان محل الثِّقة في تلخيص أبواب أصول الدِّين وفقه العبادات مما لا يتأتَّى إلا لمن أخذ بناصية العلوم الشرعية وحاز منها نصيبا وافرًا.

أَمَّا الاسم الثاني وهو: «اللُّمع»؛ فمعناه في اللُّغة كما جاء في «لسان العرب»: "تَلْمِيعٌ يَكُونُ فِي الْحَجَرِ وَالثَّوْبِ أَو الشَّيْءِ يَتَلَوَّنُ أَلوانًا شَتَّى. يُقَالُ: حَجَرٌ مُلَمَّعٌ، وَوَاحِدَةُ اللُّمع لُمْعةٌ. يُقَالُ: لُمْعةٌ مِنْ سوادٍ أَوْ بَيَاضٍ أَو حُمْرَةٍ..." (منظور، صفحة 5/ 4075)، وأصل معنى لَمع "يَدُلُّ عَلَى إِضَاءَةِ الشَّيْءِ بِسُرْعَةٍ، ثُمَّ يُقَاسُ عَلَى ذَلِكَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ؛ مِنْ ذَلِكَ: لَمَعَ الْبَرْقُ وَغَيْرُهُ، إِذَا أَضَاءَ، فَهُوَ لَامِعٌ، وَلَمَعَ السَّيْفُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ". (فارس، 1979م، صفحة 5/ 211)

أَمَّا وجه تسمية الكتاب باللُّمع؛ فهو ما أشار إليه الدكتور الجعبيري بقوله: "كما أنّ هناك من يسمّي الكتاب «باللُّمع» إشارة إلى اكتفائه بالقليل الّذي لا غنى عنه للمسلم، والكاتب عبّر عن الغرض من هذا الاختصار إزاء ذكر التّلخيص بقوله: «لِيَكُونَ له المجموعُ مِن ذلكَ مفزعًا يحورُ إليه عند الملمَّاتِ» (الجناوني، كتاب الوضع، 2015م، صفحة 46)؛ فالكتابُ حينئذٍ ليس تحليلاً ضافيًا للعقديّات والشّرعيّات، وإنّما هو عبارةٌ عن مُذَكِّرَاتٍ تُساعد على الإلمام بالأَسَاسِيَّاتِ الّتي لا تَتِمُّ الفُروضُ إلاّ بها". (الجعبيري، مقارنة بين كتاب الوضع لأبي زكرياء الجناوني وكتاب مختصر الخصال لأبي إسحاق الحضرمي، 2012، صفحة 220)

ويرى الباحث كومني بأن هذه التَّسمية أوفق بمحتوى الكتاب حيث يقول: "وهذا العنوان الأخير [أي: اللُّمع] وإن كان في نظرنا أليق لأسلوب الكاتب ومضمونه إلا أنَّنا لا نستطيع ترجيحه على الأول [أي: الوضع] أو إطلاقه عليه، رغم جمال هذا الاسم وجاذبيته، لِمَا دَرَجَ عليه الخاص والعام واستفاضَ لَدَى أَهْلِهِ ودَارِسيهِ باسم «الوضع»...". (كومني، 2013، صفحة 100)

ولكن هل حقيقةً هذا الكتاب عُرِفَ عند الخاص والعام باسم الوضع فقط؟ فماذا عن النُّسخ المخطوطة التي حَفِظَتْ هذا الكتابَ وبَقِيَتْ مَوجودةً إلى يوم الناس هذا؛ هل اتَّفقتْ على تسميته؟ وإن اختلفت؛ فما هي التسميات الواردة فيها؟ هذا ما سنتطرَّقُ إليه في المطلب الموالي.

2.3. المطلب الثاني: عنوان «كتاب الوضع» في النُّسخ المخطوطة:

من خلال العودة إلى برنامج البرَّادي وهو برنامج إلكتروني قامت بإنجازه جميعة أبي إسحاق وأدرجت فيه 33 فهرسًا من فهارس مخطوطات المكتبات الإباضيَّة وأغلبيتها خزائن المخطوطات في وادي مزاب بولاية غرداية؛ زيادة على فهرس خزانة مخطوطات جمعية أبي إسحاق، والمكتبة البارونية بجزيرة جربة بتونس الذي تولت إخراجه جمعية أبي إسحاق، كما راجعتُ زيادة على ذلك الفهارس العشرة الجديدة لمؤسسة عمي سعيد بغرداية، قسم التراث والمكتبة، مما لم يدرج بعضها في برنامج البرَّادي أصلا، أو أُدرج فيه قبل تحديثه من خلال عمل فهرس جديد للمكتبة، وهنا لا بدَّ من الإشادة بالعمل الجبَّار الذي يقوم به المفهرسون للمكتبات بداية بجمعية التراث بالقرارة ولاية غرداية التي مَهَّدت الطَّريقَ، وجمعية أبي إسحاق لخدمة التراث ومؤسسة عمي سعيد بغرداية اللَّتيْنِ أَكْمَلَتَا المشوار، وكذلك القائمون على المكتبات وخزائن المخطوطات الذين فتحوا أبوابهم أمام الباحثين، وسهلوا لهم الإجراءات، وبناء على نسخة كتاب الوضع من خزانة مخطوطات الشَّيخ إبراهيم بن بانوح متياز ببني يزجن بولاية غرداية التي أطلعني عليها الأستاذ يحيى بن عيسى بوراس القائم على أعمال الفهرسة بقسم التراث والفهرسة بمؤسسة عمي سعيد مما لم أجده في الفهارس السابقة، بالإضافة إلى معاينة صور بعض مخطوطات كتاب الوضع تمَّ الوصول إلى النَّتائج الآتية:

مجموع نسخ كتاب الوضع في مكتبات وادي مزاب بغرداية، وبعض مكتبات وارجلان، ومكتبة البارونية في جربة بتونس، هو: 115 نسخة؛ منها 33 نسخة كاملة.

وبالرجوع إلى بعض النسخ المخطوطة وإلى فهارس المخطوطات في المكتبات العامة والخاصة وقفتُ على سبع صيغ لعنوان الكتاب؛ مع الإشارة إلى وجودٍ نُسَخٍ كثيرةٍ، وبعضها نسخٌ قديمة؛ مبتورة البداية والنهاية مِمَّا لا يُمَكِّنُنَا من معرفة عنوان الكتاب الذي أورده ناسخ المخطوط، ممَّا جعل المفهرسين يُسمُّونها بكتاب الوضع اعتمادا على المضمون والتسمية المتداولة للكتاب، وهذه الصيغ لاسم الكتاب هي:

- صيغة العنوان: "كتاب الوضع" (وردت في نسخ كثيرة) ومن بينها:
  - نسخة مكتبة: إيروان، العطف-غرداية، رقمها في الفهرس: 97، تاريخ نسخها: 1100هـ.
  - نسخة مكتبة: باسه الوارجلاني، وارجلان، رقمها في الفهرس: 35، تاريخ نسخها: 1166هـ.
  - نسخة مكتبة: لعلي، بني يزجن-غرداية، رقمها في الفهرس: 581، تاريخ نسخها: 1254هـ.
  - نسخة مكتبة: لعلي، بني يزجن-غرداية، رقمها في الفهرس: 583، تاريخ نسخها: 1289هـ.
- صيغة العنوان: "كتاب اللُّمع" (وردت في نسخة واحدة) وهي:
  - نسخة مكتبة: لعلي، بني يزجن-غرداية، رقمها في الفهرس: 110، تاريخ نسخها: 1310هـ.
- صيغة العنوان: "كتاب اللُّمع المعروف بكتاب الوضع" (وردت في خمس نسخ) وهي:
  - نسخة المكتبة البارونية، جربة-تونس، رقمها في الفهرس: 275، نسخت حوالي القرن 10هـ.
  - نسخة مكتبة: إيروان، العطف-غرداية، رقمها في الفهرس: 279، تاريخ نسخها: 1116هـ.
  - نسخة مكتبة: آل فضل، بني يزجن-غرداية، رقمها في الفهرس: 58، تاريخ نسخها:1257هـ.
  - نسخة مكتبة: بوعيس، بني يزجن-غرداية، رقمها في الفهرس: 21، تاريخ نسخها: 1278هـ.
  - نسخة مكتبة: البكري، العطف-غرداية، رقمها في الفهرس: 254، تاريخ نسخها: 1289هـ.
- صيغة العنوان: "كتاب اللُّمع وهو الشهير بكتاب الوضع" (وردت في نسخة واحدة) وهي:
  - نسخة المكتبة البارونية، جربة-تونس، رقمها في الفهرس: 274، تاريخ نسخها: 1272هـ.
- صيغة العنوان: "اللُّمع المشهور بكتاب الوضع" (وردت في نسخة واحدة) وهي:
  - نسخة مكتبة: خزانة إروان، غرداية، رقمها في الفهرس: 384، نسخت حوالي القرن 10هـ.
- صيغة العنوان: "كتاب اللُّمع وهو المسمَّى بكتاب الوضع" (وردت في نسخة واحدة) وهي:
  - نسخة مكتبة: آت خالد، بني يزجن-غرداية، رقمها في الفهرس:452، تاريخ نسخها:1185هـ.
- صيغة العنوان: "كتابٌ فيه لُمَعٌ من مسائل التَّوحيد والوضوء والحيض والأذان والصلاة والزكاة والصوم والحج والأيمان وهذا الكتاب مشهور بكتاب الوضع" (وردت في نسخة واحدة) وهي:
  - نسخة مكتبة: متياز، بني يزجن، رقمها في الفهرس:178، نسخت حوالي القرن 11هـ.

اختيار العنوان الكامل للكتاب:

من بين جميع العناوين التي تم ذكرها؛ لا بدَّ من الإقرار أنَّ المؤلِّفَ نَفسَهُ لم يَنُصَّ في مُقدِّمةِ الكتابِ ولا في مَتْنِهِ أنَّه سَمَّى الكتاب بعنوان مُعَيَّنٍ، ولا يوجد دليلٌ صريحٌ وواضحٌ يُثبِتُ أنَّ العناوين المذكورة من صنع المؤلف نفسه، فمن المحتمل أن يكون هو نفسه مَن وَضَعَ عُنوانًا لكتابه، كما أنَّه من المحتمل أيضًا أن يكون قد ترك كتابه من غير عنوان فجاء مَن بعده ووضع له عنوانًا، وهذا الكلام لا ينطبق على الكتاب محلِّ الدراسة فحسب، بل على الكثير من كتب الإباضيَّة المتقدمين التي قد تسمى بالجامع؛ كجوامع المشارقة، مثل: جامع ابن جعفر (ق03هـ)، جامع أبي الحواري (ق 03هـ)، جامع ابن بركة (ق 04هـ)، أو بالدِّيوان مثل: ديوان الأشياخ أو ديوان العزابة (ق 05هـ)، ديوان الغار (ق05هـ)...، وما حمل منها عناوين قد لا نجد المؤلِّف دائمًا هو مَن نَصَّ عليها في مقدمته لها.

ولذلك يمكن القول إنَّ العُنوانَ المقصودَ تَحقيقُهُ هو العنوان الذي اشتهر الكتاب به من جهة، والذي يتوافق مع مضمون الكتاب من جهةٍ أُخرى؛ بِغَضِّ النَّظَرِ عن كون العنوانِ مِن اختيارِ المؤلِّفِ نَفْسِهِ، أو مِن اختيارِ غَيْرِهِ.

والنتيجة التي يمكن الخروج بها من خلال ما سبق إيراده من أقوال العلماء وما ثبت في النسخ المخطوطة أنَّ الكتاب اسمه «كتاب اللُّمع»، وهو مشهور بكتاب «الوضع»؛ وأَجْمَعُ عُنوانٍ يُبَيِّنُ محتوى الكتاب ويَتوافقُ مع أسلوبه هو العُنوانُ الواردُ في نسخة مكتبة الشَّيخ إبراهيم متياز والذي جاء فيها: "كتابٌ فيه لُمَعٌ من مسائل التَّوحيدِ، والوضوءِ، والحَيْضِ، والأذانِ، والصَّلاةِ، والزَّكاة، والصَّومِ، والحجِّ، والأَيْمَانِ، تأليف...وهذا الكتاب مشهورٌ بكتاب الوضع"؛ وبالتَّالي يمكن أن يكون العنوان الكامل للكتاب بالاعتماد على ما جاء في نسخة خزانة متياز، وما جاء في النسخ التي جمعت بين التَّسمِيَتَيْنِ: "اللُّمع" و"الوضع" أن يكون العنوان على النحو الآتي: «كتابُ اللُّمع المشهور بِكِتَابِ الوَضْعِ؛ كتابٌ فيه لُمَعٌ من مسائل التَّوحيدِ، والوضوءِ، والحَيْضِ، والأذانِ، والصَّلاةِ، والزَّكاة، والصَّومِ، والحجِّ، والأَيْمَانِ»؛ فهذا العنوان ترجمة أمينة لمحتوى الكتاب؛ وتسمية الوضع مما تم التواطؤ عليه حتى صار عَلَمًا على الكتاب؛ فالجمع بين التَّسميتين ضرورةٌ أَمْلَتْها عدَّةُ نُسخٍ مخطوطة أثبتت العنوانَيْنِ للكتاب، وهو الوارد عند أقدم ذكر للكتاب في المصادر مما تمَّ الوقوف عليه وهو رسالة في تقييد كتب الإباضيَّة للشيخ أبي القاسم البرَّادي (حي في: 810هـ-1407م) (البرادي، رسالة فيها تقييد كتب أصحابنا، 2013م، صفحة 2/ 288)؛ فضلاً عن كونها أجمع وأوعى.

كما أنَّ إثباتَ العنوان الكامل للكتاب لا نحتاج معه إلى زيادة: "مختصر في الأصول والفقه"؛ فهذه الزيادة المثبتة في الطبعة الأولى للكتاب نشرة الشَّيخ أبي إسحاق إبراهيم اطْفَيَّش (ت 1385هـ-1965م) والطبعات المصورة عنها، والموجودة أيضا في طبعة مكتبة الضَّامري بتحقيق البَاحِثَيْن: أحمد الشَّيخ أحمد، وبكير فخَّار، حتَّى صارت تلك الزِّيادة كأنَّها مِن صُلْبِ عُنوان الكتاب؛ لم أقف على مُسْتَنَدٍ لها في النُّسخِ

المخطوطة، ولم تنص عليها المصادر الموثوقة؛ وتلك الزيادة اقتضاها العنوان من أجل التعريف بمحتوى الكتاب؛ ومع ذلك فقد جاءت هذه الزِّيادةُ مُخالِفةً لما في نسخة خزانة الشَّيخ إبراهيم متياز التي فَصَّلَتْ في العنوان وجاء فيها على النحو الآتي: "كتابٌ فيه لُمَعٌ من مسائل التَّوحيدِ، والوضوءِ، والحَيْضِ، والأذانِ، والصَّلاةِ، والزَّكاة، والصَّومِ، والحجِّ، والأَيْمَان"، كما أن زيادة عبارة: "مختصر في الأصول والفقه" غير مطابقة لمحتوى الكتاب؛ فالكتاب ليس مختصرا في الأصول؛ لأنَّ الأصول تحتمل أن تكون أصول الفقه أو أن تكون أصول الدِّين، وهذا ما لم تبينه هذه الزِّيادة؛ كما أنَّ الكتاب ليس مختصرا في الفقه؛ بل اقتصر على فقه العبادات، ولم يشتمل على فقه المعاملات المالية ولا على فقه الأحوال الشخصية وأحكام القضاء، وغير ذلك من أبواب الفقه الكثيرة.

4. المبحث الثالث: إيضاح العلاقة بين «كتاب الوضع» و«ديوان الجنّاوني»

1.4. المطلب الأول: ماهية «ديوان الجنَّاوني»

في الواقع قد اختلف الباحثون في ماهية «ديوان الجنَّاوني»؛ ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنَّه حتَّى عَهدٍ قريبٍ كان يُظنُّ أنَّ «ديوان الجنَّاوني» في عداد المفقودات (الحارثي، 2003، صفحة 11) (الجعبيري، مقارنة بين كتاب الوضع لأبي زكرياء الجناوني وكتاب مختصر الخصال لأبي إسحاق الحضرمي، 2012، صفحة 190)، ولكن بعد الوقوف على هذه الأجزاء السبعة مجتمعة في نسخة مخطوطة واحدة موجودة في خزانة مكتبة الحاج صالح لعلي في بلدة بني يزجن، في غرداية، رقمها في الخزانة ك 045، ورقمها في الفهرس 379، وبالاطلاع أيضا على بعض أجزاء الدِّيوان مجتمعة في نسخ مخطوطة متفرقَّةٍ تَبَيَّنَ أنَّها هي نفسها الأجزاء التي نَصَّ عليها أبو القاسم البرَّادي (حي في: 810هـ-1407م) في رسالته بقوله: "...وكتاب الشَّيخ أبي زكريَّاء يحيى الجنَّاوني يشتمل على سبعة أجزاء: جزء الصيام، وجزء النكاح والطلاق، وجزء الوصايا، وجزء الأحكام، وجزء الإجارات، وجزء الشفع، وجزء الرَّهن". (البرادي، رسالة فيها تقييد كتب أصحابنا، 2013م، الصفحات 2/ 287-288) مع بعض التقديم والتأخير بين الكتب كما أوردها أبو القاسم البرَّادي في رسالته ومقارنة بترتيبها في بعض النسخ المخطوطة (الجناوني، كتاب الإجارات، الصفحات 38-39 قسم الدراسة).

وقد سبق طباعة بعض أجزاء ديوان الشَّيخ أبي زكريَّاء الجنَّاوني في كتب مستقلة من غير الإشارة إلى أنها جزء من ديوانه وهذه الكتب هي: كتاب الصوم (الجناوني، الصوم، 1973م)، وكتاب النكاح (الجناوني، النكاح، 1976م) مطبوعٌ من غير ذكر سنة النَّشر، إلاَّ أنَّ الشَّيخَ علي يحيى معمَّر (ت: 1400هـ-1980م) قد علَّق على الكتاب وكَتَبَ مُقدِّمَةً للناشرين طُبِعَتْ مع الكتاب مُؤرَّخة بسنة 1976م، وكتاب الأحكام (الجناوني، الأحكام، 1999م)، وطبع مؤخَّرًا كتاب الإجارات (الجناوني، كتاب الإجارات) والذي طبع من غير سنة نشر إلاَّ أن مقدمته كتبت سنة 2017م، وعنوانه كما جاء في غلافه: «كتاب الإجارت من ديوان أبي

زكريَّاء الجنَّاوني». وبقيت ثلاثة أجزاء من «ديوان الجنَّاوني» لم تُطبَعْ بعدُ وهي: كتاب الوصايا، وكتاب الشُّفعة، وكتاب الرَّهن، وهي لا تزال في عداد المخطوطات التي تستحق الدراسة والتحقيق من أجل طباعتها ونشرها.

فبعد تحرير مضمون «ديوان الجنَّاوني» وتحديد ماهيته يمكن دراسة الاحتمالات الواردة في العلاقة بين «ديوان الجنَّاوني» و«كتابُ الوضع».

2.4. المطلب الثاني: دراسة الاحتمالات الواردة في العلاقة بين «كتاب الوضع» و«ديوان الجنَّاوني»

الاحتمالات الواردة في العلاقة بين «كتاب الوضع» و«ديوان الشَّيخ أبي زكريَّاء الجنَّاوني» هي: علاقة التطابق بأن يكون «كتاب الوضع» هو نفسه «ديوان الشَّيخ أبي زكريَّاء الجنَّاوني»، أو علاقة التَّضمُّن بأن يكون «كتاب الوضع» قسمًا من «ديوان الشَّيخ أبي زكريَّاء الجنَّاوني» أو العكس، أو أن تكون العلاقة بيهما هي علاقة تكامل؛ بأن يكون كل منهما مكملا للآخر وليس جزءا منه، أو أن تكون العلاقة بينهما هي علاقة اختلاف واستقلال؛ بأن يكون كل كتاب مستقلاً بنفسه لا تربطه بالكتاب الآخر أيُّ علاقة؛ وفيما يأتي محاولة لدراسة هذه الاحتمالات.

دراسة احتمالِ كَوْنِ «كتاب الوضع» هو نفسه «ديوان الشيخ الجنَّاوني»: هذا الاحتمال واردٌ جدًّا من الجانب النظري؛ لأنَّ الدِّيوان منسوبٌ للشيخ الجنَّاوني، و«كتاب الوضع» منسوبٌ أيضًا للشَّيخ الجنَّاوني، ولكن بعد الاطِّلاع على نسخة مخطوطة تجمع أجزاء «ديوان الشيخ الجنَّاوني» -والذي كان يعدُّ إلى عهدٍ قريبٍ في عداد المفقودات- يُمكنُ الجزمُ أنَّ محتوى «كتاب الوضع» مختلفٌ عن محتوى «ديوان الشيخ الجنَّاوني»؛ وهذه النتيجةُ لم يكن من السَّهل الجزم بها من غير الاطلاع على «ديوان الشيخ الجنَّاوني»؛ وهذا ما سبَّب لبسًا كبيرا في العلاقة بين «كتاب الوضع» و«ديوان الشيخ الجنَّاوني» حيث وُجد من بين الباحثين والعلماء من صرَّح بصريح العبارة أو بِمُقتضاها أنَّ «كتاب الوضع» هو نفسه «ديوان الشيخ الجنَّاوني» بناءً على ما تم تناقله عن «ديوان الشيخ الجنَّاوني» من غير الاطلاع المباشرعلى «ديوان الشيخ الجنَّاوني»، وفيما يأتي محاولةٌ لرصد موقف بعض العلماء والباحثين من احتمالية كون «كتاب الوضع» هو نفسه «ديوان الشيخ الجنَّاوني»؛ مع إيضاح مستند هذه المواقف ما أمكن، ومَنْشَأ اللّبس في العلاقة بين «كتاب الوضع» و«ديوان الشيخ الجنَّاوني».

بدايةً لعلَّ المستشرق البولوني موتيلنسكي (ت: 1907م) مِن أوائل من صرَّح بأن فيه احتمالا كبيرا جدًّا أن يكون «ديوان الجنَّاوني» الواقع في سبعة أجزاء هو نفسه كتاب الوضع (كاسترس، 2012م، صفحة 1/ 364)، وهو مقتضى كلام الشَّيخ أبي إسحاق إبراهيم اطْفَيَّش (ت: 1385هـ-1965م) الذي طبع الكتاب وعلَّق عليه، وهو وإن لم يُصرِّح بأن «كتاب الوضع» هو نفسه «ديوان الجنَّاوني» ولكنَّه قد جَعلَ «كتابَ الوضع» مِن الكتبِ المعتمدة في الفتوى بعد كتاب الإيضاح للشيخ عامر الشماخي (ت: 792هـ-1389م) في حين أنَّ

هذا الوصف ينطبق على «ديوان الجنَّاوني»؛ حيث قال في تعريفه بكتاب الوضع: "«كتاب الوضع» مختصرٌ في فَنِّه، مفيدٌ في وَضْعِهِ وترتيبه، وبالنِّسبة إلى كتب الفقه له رُتبةٌ ممتازةٌ في الفتوى، حيث إنَّ مؤلِّفَهُ من فحول العلماء البارزين في التَّحقيقِ وتحريرِ الفُروعِ، وقد اعتبرَ العلماءُ هذا المختصرَ مِن أَهمِّ ما يُقَدَّمُ في المَأخوذِ به بعد «كتاب الإيضاح» للإمام الشَّيخ عامر الشَّمَّاخي [ت: 792هـ-1389م] الذي هو بلا منازع مرجع الفتوى حتى قبل ديوان «الأشياخ» وديوان «العزابة» اللَّذَيْن هما كدوائر المعارف، إذ القائمون بتأليف الأوَّل عشرة مِن العلماء، وتأليف الثَّاني سبعة من الفقهاء". (الجناوني، كتاب الوضع مختصر في الأصول والفقه، صفحة 03) وهذا الوصف الذي أَطْلَقَهُ الشَّيخُ أبو إسحاق إبراهيم اطْفَيَّش على «كتاب الوضع» ينطبق انطبقا تامًّا على ما أورده بدر الدِّين أبو العباس الشَّمَّاخي (ت: 928هـ-1522م) في سيره عن «ديوان الشَّيخ أبي زكريَّاء الجنَّاوني» حيث قال عنه في معرض حديثه عن «كتاب الإيضاح» للشيخ عامر الشَّمَّاخي: "وهذا التَّأليف [أي الإيضاح] ما أظنُّ أُلِّفَ في المذهب مِثْلُهُ جَمعًا وتعليلاً واختصارًا غير مُخِلٍّ وتَطويلاً غير مُملٍّ ولا مُكَرَّرٍ، وهو اعتماد أهل المغرب في وقتنا، خصوصًا نفوسة، وبعده ديوان أبي زكريَّاء يحيى بن الخير [الجنَّاوني]، وبعدهما الدِّيوان؛ ديوانُ الأَشْياخِ". (الشماخي، 2009، صفحة 2/ 790)

وقد أورد الشَّيخ ناصر المرموري (ت: 1432هـ-2011م) نص الشَّيخ أبي إسحاق اطْفَيَّش على سبيل الموافقة من غير تعقيب عليه أو مخالفة له في أنَّ «كتاب الوضع» من الكتب المعتمدة في الفتوى بعد كتاب الإيضاح. (الجناوني، كتاب الوضع، 2015م، الصفحات 23-24)، في حين أن الكتاب المعتمد في الفتوى بعد كتاب الإيضاح هو «ديوان الشَّيخ أبي زكريَّاء الجنَّاوني» حسب نصِّ عبارة الشيخ أبي العبَّاس الشَّماخي (ت: 928هـ-1522م) السَّابق ذكرها.

هذا وقد ذهب بعض الباحثين المعاصرين أيضًا إلى أنَّ «كتاب الوضع» هو نفسه «ديوان الجنَّاوني» (كومني، 2013، صفحة 99، 112).

كما أنَّ القول بأنَّ «كتاب الوضع» هو نفسه «ديوان الشَّيخ أبي زكريَّاء الجنَّاوني» يمكن أن يجد له سندًا في نصِّ كلام الشَّيخ أبي عبد الله محمد بن عمر بن أبي ستَّة السَّدويكشي (ت: 1088هـ-1677م) عن مؤلِّف «كتاب الوضع»» حيث قال في «حاشيته على كتاب الوضع»: "قوله: (على قصور مني إلخ) هذا من باب هضم النَّفسِ، وإلاَّ فهو الغاية القصوى رحمه الله في سائر العلوم، وصاحب الدِّيوان المشهور في الفقه؛ فإنه ذكر الشَّيخ أبو القاسم البرَّادي رحمه الله أنَّ مؤلِّفَ هذا الكتاب هو الشَّيخ أبو زكريَّاء يحيى الجنَّاوني رحمه الله، وذكر عمُّنا الشَّيخ أحمد الشَّمَّاخي رحمه الله أنَّه مُقدَّمٌ في العمل بعد ديوان الشَّيخ أبي ساكن عامر بن علي الشَّمَّاخي رحمه الله على ديوان الأشياخ رحم الله الجميع ونفعنا ببركاتهم في الدنيا والآخرة آمين". (السدويكشي، الصفحات 03ظ-04و).

ولكن مع ذلك لم يَسْلَمْ هذا القول من الاعتراض فقد أثار هذه المسألة الباحث سلطان الشَّيباني حيث قال في تعليقه على «كتاب اللمعة المرضية» لنور الدين السالمي ما نصُّه: "أشار الشَّمَّاخي (ت 928هـ) في السِّيَرِ (الشماخي، 2009، صفحة 2/ 790) إلى أنَّ كتاب الإيضاح للشيخ عامر [الشَّمَّاخي] هو معتمد أهل المغرب في وقته، يليه «ديوان أبي زكريا يحيى بن الخير»» وكأنَّه يعني بعبارته الأخيرة «كتاب الوضع»» مع أنَّه في ترجمة يحيى بن الخير [الجنَّاوني] لم يشر إليه، وإنما ذكر في ترجمة أبي زكريا يحيى الجادوي (الشماخي، 2009، صفحة 2/ 778) ما نَصُّه: «وأظنُّه مؤلِّف كتابِ الوضع، وهو كتابٌ مفيدٌ، به يقع ابتداء من أراد الفقه». وهذا يدفعنا إلى الظنِّ أنَّ الشَّمَّاخي أراد بـ «ديوان أبي زكريا يحيى بن الخير» كتاب الجنَّاوي السابق ذكره، ويؤيد ذلك أن البرَّادي فرَّق بينهما، فَوصَفَ الأوَّلَ منهما بما سبق نقله، ووصفَ الثَّاني بقوله: «وكتاب اللُّمع وهو كتاب الوضع»". (السالمي، 2014، صفحة 163 هامش)

فالملاحظ أنَّ الباحث سلطان الشَّيباني في النصِّ السَّابق بعد أن أورد احتمال كون «كتاب الوضع» هو نفسه «ديوان الشَّيخ أبي زكريَّاء الجنَّاوني»» فرَّق بين «ديوان الشَّيخ أبي زكريَّاء الجنَّاوني» و«كتاب الوضع» على سبيل الظَّنِّ بناء على جمعه بين النُّصوص.

والواقع أنَّ اعتبار «كتاب الوضع» من الكتب المعتمدة في الفتوى مَرْجِعُهُ إلى نَصِّ أبي العبَّاس الشَّمَّاخي (ت: 928هـ-1522م) السَّابق ذِكرُه الذي جعل فيه «ديوان الشَّيخ أبي زكريَّاء الجنَّاوني» من الكتب المعتمدة في الفتوى (الشماخي، 2009، صفحة 2/ 790)، ولكن هل مقصود أبي العبَّاس الشَّمَّاخي بديوان الشَّيخ أبي زكريَّاء الجنَّاوني هو كتاب الوضع؟

الذي يُمْكِنُهُ الإجابَةُ عن هذا السُّؤالِ هو أبو العبَّاس الشَّمَّاخي نفسُه حيث يقول عن «كتاب الوضع»: "ومنهم أبو زكريَّاء يحيى الجادوي: وأَظُنُّهُ مُؤلِّفَ كتاب الوضع وهو كتابٌ مفيدٌ، به يقع ابتداءُ مَنْ أراد الفقه، والله أعلم". (الشماخي، 2009، صفحة 2/ 778) وهو وصفٌ ينطبق على «كتاب الوضع»، فالشَّيخُ أبو إسحاق اطْفَيَّش (ت: 1385هـ-1965م) يقول عن ذلك في تعريفه بالكتاب: "وكتاب الوضع تأليف مبارك يستفيد منه المبتدئ، ويرى به الفتح الرَّبَّاني..." (الجناوني، كتاب الوضع مختصر في الأصول والفقه، صفحة 03)، وهو الذي انتهى إليه أيضًا الدكتور فرحات الجعبيري في مقارنته بين «كتاب الوضع» لأبي زكريَّاء الجنَّاوني و«كتاب مختصر الخصال» لأبي إسحاق الحضرمي (ق05هـ-11م) حيث يقول عن «كتاب الوضع»: "وهو ما يجعل كتاب الجنَّاوني أقرب إلى المبتدئين..." (2012، صفحة 210). ونصُّ أبي العبَّاس الشَّمَّاخي هو الذي حذا بالقطب أمحمد اطْفَيَّش (ت: 1332هـ-1914م) أن يقول في كتابه «جامع الوضع والحاشية»: "وصاحبُ الوضع هو أبو زكريَّاء يحيى الجنَّاوني عند البرَّادي، وفي سير الشَّيخ أحمد ما نصه: «ومنهم أبو زكريَّاء يحيى الجادوي، وأظنه مُؤلِّفَ كتاب الوضع» اهـ. ولا يقال أبو زكريَّاء هذا هو الجنَّاوني؛ لأنَّ الجنَّاوني ذكره قبل هذا بنحو ستَّة أوراق...". (أَطْفَيَّش ا.، 1306هـ، صفحة 41)

وبدر الدِّين أبو العباس الشَّمَّاخي حين ترجمته للشيخ أبي زكريَّاء الجنَّاوني لم يَذكُرْ أنَّه قد ألَّف كتابًا اسمه «كتاب الوضع» (الشماخي، 2009، الصفحات 2/ 761-762).

ولذلك فمن غير الممكن أن يقول أبو العباس الشَّمَّاخي عن «كتاب الوضع» أنَّه كتاب مفيد يقع به ابتداء من أراد الفقه وينسبه إلى أبي زكريَّاء الجادوي ظنًّا من جهة (الشماخي، 2009، صفحة 2/ 778)، ثمَّ من جهة أخرى يقول عنه إنَّه ديوان الشَّيخ أبي زكريَّاء الجنَّاوني وهو من الكتب المعتمدة في الفتوى (الشماخي، 2009، صفحة 2/ 790)؛ فهذا غير ممكن، ثم إن الشَّيخ أبا القاسم البرَّادي (حي في: 810هـ-1407م) قد ذكر «كتاب الشَّيخ أبي زكريَّاء الجنَّاوني» وعَدَّدَ أَجزاءَه ثم ذكر «كتاب الوضع» على النحو الآتي: "...وكتاب الشَّيخ أبي زكريَّاء يحيى الجنَّاوني يشتمل على سبعة أجزاء: جزء الصيام، وجزء النكاح والطلاق، وجزء الوصايا، وجزء الأحكام، وجزء الإجارات، وجزء الشفع، وجزء الرَّهن. وكتاب اللُّمع، وهو: كتاب الوضع" (البرادي، رسالة فيها تقييد كتب أصحابنا، 2013م، الصفحات 2/ 287-288)؛ فبتعداد أقسام كتاب الجنَّاوني نجده سبعة أجزاء، وبالتالي فلا يمكن القول إنَّ «كتاب الوضع» هو نفسه كتاب الشَّيخ أبي زكريَّاء يحيى الجنَّاوني الواقع في سبعة أجزاء.

ولهذا كله فإن «كتاب الوضع» كتاب مختلفٌ عن «ديوان الشيخ أبي زكريَّاء الجنَّاوني»، وهو الذي يشهدُ به واقع الحال حين المقارنة بين «كتاب الوضع» والنسخة المخطوطة من «ديوان الشيخ أبي زكريَّاء الجنَّاوني» الموجودة في مكتبة الحاج صالح لعلي ببني يزجن في غرداية ورقمها في الفهرس: 379.

دراسة احتمال أن يكون «كتابُ الوضع» مُكمِّلاً لـ: «ديوان الجنَّاوني»: هذا الاحتمال واردٌ؛ لأنَّ «كتابَ الوضع» يَضمُّ مسائلَ في أصول الدِّين، وأبوابًا من فقه العبادات، بينما «ديوان الشَّيخ أبي زكريَّاء الجنَّاوني» أغلبه في فقه المعاملات، إلاَّ أنَّه يُعكِّرُ على هذا الاحتمال ثلاثةُ أُمورٍ:

الأمر الأوَّل: تكرار كتاب الصوم بين «كتاب الوضع» و«ديوان الجنَّاوني»، مع الاختلاف بينهما في المضمون والمنهج والأسلوب.

الأمر الثَّاني: الاختلاف الكبير بين منهج «كتاب الوضع» و«ديوان الجنَّاوني»، لا من حيث الأعلام ولا من حيث المصادر المعتمدة ولا من حيث منهج الاستدلال (الجناوني، كتاب الإجارات، صفحة 31، 39 قسم الدراسة).

الأمر الثَّالث: شكوك بعض العلماء قديما وبعض الباحثين المعاصرين حديثا في صاحب كتاب الوضع (الجناوني، كتاب الإجارات، صفحة 31 قسم الدراسة)؛ فنسبته مُتنازَعٌ فيها بين الشَّيخ أبي زكريَّاء الجنَّاوني، وأبي زكريَّاء الجادوي، وأبي زكريَّاء يحيى بن إبراهيم وهو الذي ذكره القطب اطْفَيَّش (ت: 1332هـ-1914م) في جامع الوضع والحاشية (أَطْفَيَّش ا.، 1306هـ، صفحة 41) وفي تفسيره هميان الزَّاد إلى دار المعاد (أَطْفَيَّش أ.، 1994م، صفحة 03/ 08)، وذَكَرَهُ أيضًا الشَّيخ أبو إسحاق إبراهيم اطفيَّشْ (ت: 1385هـ-1965م)

في تقديمه لكتاب الوضع، وإن رجَّح نسبته إلى الشيخ الجنَّاوني (الجناوني، كتاب الوضع مختصر في الأصول والفقه، صفحة 04)، والفصل في هذه المسألة يحتاج إلى بحث مستقل، ليس هنا مكانه.

ولِمَا سَبَقَ كلّه يمكن القول: إنَّ «كتاب الوضع» كتابٌ مُختلِفٌ ومُستقِلٌّ عن «ديوان الجنَّاوني»؛ فبينما «ديوان الشَّيخ أبي زكريَّاء الجنَّاوني» من الكتب المعتمدة في الفتوى بعد كتاب الإيضاح وقبل ديوان الأشياخ على ما نصَّ عليه بدر الدِّين أبو العبَّاس الشَّمَّاخي (الشماخي، 2009، صفحة 2/ 790)، وهو الذي عناهُ الشَّيخ أبو القاسم البرَّادي في رسالته حول تقييد كتب الإباضيَّة بعبارة: "وكتاب الشَّيخ أبي زكريَّاء يحيى الجنَّاوني يشتمل على سبعة أجزاء: جزء الصيام، وجزء النكاح والطلاق، وجزء الوصايا، وجزء الأحكام، وجزء الإجارات، وجزء الشفع، وجزء الرَّهن" (البرادي، رسالة فيها تقييد كتب أصحابنا، 2013م، الصفحات 2/ 287-288)؛ فإنَّ كتاب «الوضع» يصلح عليه وصف أبي العباس الشَّمَّاخي: "وهو كتابٌ مفيدٌ، به يقع ابتداءُ مَنْ أراد الفقه" (الشماخي، 2009، صفحة 2/ 778)، وهو كتابٌ مفيد للمبتدئ ولا يستغني عنه العالم ولا المتخصِّص (الجناوني، الصوم، 1973م، صفحة تقديم الناشرين 05)؛ لِجزالة عباراتِه، واتِّسَاقِ تَقسيماتِه، وَوُضوحِ استدلالاتِه.

5. خاتمة

بعد التِّطواف في رحاب «كتاب الوضع» ومخطوطاته، وديوان الشَّيخ أبي زكريَّاء الجنَّاوني وما قيل عنه، تمَّ الوصولُ إلى النَّتائج الآتية:

- «كتاب الوضع» طبع بعنوان: "كتاب الوضع مختصر في الأصول والفقه"، وهذا في الطبعة التي أخرجها الشَّيخ أبو إسحاق إبراهيم اطْفَيَّش (ت: 1385هـ-1965م)، وصُوِّرَت منها عدَّة طبعات، وفي طبعة مكتبة الضامري المحقَّقة من طرف الباحثين: أحمد الشَّيخ صالح، وبكير فخار والمنشورة سنة 2015م؛ لكن بالرجوع إلى المصادر والمخطوطات تبيَّن أنه لا يوجد ما يدعم زيادة: "مختصر في الأصول والفقه"، وأغلب الظَّنِّ أنَّها من إضافة الشَّيخ أبي إسحاق إبراهيم اطْفَيَّش.

- بالعودة إلى المصادر والمخطوطات تبين أن للكتاب اسمين وهما: «الوضع»، و«اللُّمع»، وفي المخطوطات من ذكرت واحدًا منهما فقط، ومنها من جمعت بين الاسمين بالصيغ الآتية: "كتاب الوضع"، "كتاب اللُّمع"، "كتاب اللُّمع المعروف بكتاب الوضع"، "كتاب اللُّمع وهو الشهير بكتاب الوضع"، "كتاب اللُّمع المشهور بكتاب الوضع"، "كتاب اللُّمع وهو المسمَّى بكتاب الوضع".

- الاسم الأكمل لكتاب الوضع بناء على نسخة خزانة مخطوطات الشَّيخ إبراهيم متياز ببني يزجن-غرداية، هو: «كتابُ اللُّمع المشهور بِكِتَابِ الوَضْعِ؛ كتابٌ فيه لُمَعٌ من مسائل التَّوحيدِ، والوضوءِ، والحَيْضِ، والأذانِ، والصَّلاةِ، والزَّكاة، والصَّومِ، والحجِّ، والأَيْمَانِ».

- تبين بعد الدراسة أن «كتاب الوضع» ليس هو «ديوان الشَّيخ أبي زكريَّاء الجنَّاوني» المعتمد في الفتوى بعد «كتاب الإيضاح» وقبل «ديوان الأشياخ»، وأن «ديوان الشَّيخ الجنَّاوني» هو الذي قصده البرَّادي في رسالته تقييد كتب الأصحاب بعبارة: "وكتاب الشَّيخ أبي زكريَّاء يحيى الجنَّاوني يشتمل على سبعة أجزاء"؛ بينما «كتاب الوضع» كتابٌ مفيدٌ للمبتدئ ولا يستغني عنه العالم ولا المتخصِّصُ.

وفي الأخير أَسأَلُ اللَّهَ العليَّ القدير أن تَكونَ النَّتيجةُ التي تَوصَّلَتْ إليْهَا الدِّراسةُ صحيحةً؛ وذلك بفضله وعونه ومِنَّته، وله الحمد والثَّناء الحسن الجميل كما يُحِبُّ ويَرضَى عَدَدَ خَلقِه ورِضَا نَفسه وزنة عرشه ومداد كلماته، لا أُحصِي ثناءً عليه هو كما أَثنَى على نفسه، وإن لم يُحالفني الصَّوابُ فيما انتهيْتُ إليه، فحسبي أنَّني بَذلْتُ جُهدي بناءً على المعلومات الموجودة عندي، واللَّه أسأل أن يتجاوز عني الخطأ والزلل، ويُوَفِّقَنِي في النِّيَّةِ والقولِ والعملِ.

6. قائمة المراجع

- المؤلفات:

1. أبو غدة، عبد الفتاح، (1993م)، تحقيق اسمي الصحيحن واسم جامع الترمذي، دمشق-بيروت، دار القلم.
2. اَطْفَيَّش، امحمد بن يوسف، (1306هـ)، جامع الوضع والحاشية، القاهرة- مصر، طبعة حجرية.
3. اَطْفَيَّش، امحمد بن يوسف، (1994م)، همیان الزاد إلى دار المعاد، مسقط-سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة.
4. الأنصاري، ابن منظور، (1981م)، لسان العرب، القاهرة-مصر، دار المعارف.
5. باباعمي، محمد بن موسى وآخرون، (2000م)، معجم أعلام الإباضية قسم المغرب، بيروت- لبنان، دار الغرب الإسلامي.
6. الباروني، محمد بن زكرياء، (1301هـ)، رسالة في ذكر نسبة دين المسلمين، ضمن كتاب: السير للشماخي. قسنطينة-الجزائر، طبعة حجرية.
7. البرادي، أبو القاسم بن إبراهيم. (2013م)، رسالة فيها تقييد كتب أصحابنا، ضمن كتاب: آراء الخوارج الكلامية الموجز لأبي عمار عبد الكافي، تحقيق: عمار طالبي، الجزائر، موفم للنشر.
8. البرادي، أبو القاسم بن إبراهيم، (1302هـ)، ذكر ما وقفتُ عليه وسمعتُ به من تآليف أصحابنا، ضمن كتاب: الجواهر المنتقاة للبرادي، القاهرة-مصر، طبعة حجرية.
9. الجعبيري، فرحات، (1987م)، البعد الحضاري للعقيدة الإباضية، غرداية- الجزائر، جمعية التراث.
10. الجناوني، أبو زكرياء يحيى بن الخير، (1973م)، الصوم، بيروت- لبنان، دار الفتح.
11. الجناوني، أبو زكرياء يحيى بن الخير، (1999م)، الأحكام، سلطنة عمان، مطبعة مزون.

12. الجناوني، أبو زكرياء يحيى بن الخير، (2015م)، كتاب الوضع مختصر في الأصول والفقه، تعليق الشيخين: أبي إسحاق إبراهيم أطفيش، ناصر بن محمد المرموري، السيب- سلطنة عُمان، مكتبة الضامري.
13. الجناوني، أبو زكرياء يحيى بن الخير، (1976م)، النكاح، مصر، مطبعة نهضة مصر.
14. الجناوني، أبو زكرياء يحيى بن الخير، (2017م)، كتاب الإجارات، القرارة-غرداية-الجزائر، جمعية التراث.
15. الجناوني، أبو زكرياء يحيى بن الخير، (1381هـ)، كتاب الوضع مختصر في الأصول والفقه، نشره وعلق عليه: أبو إسحاق إبراهيم اَطفيَّش، القاهرة-مصر: مطبعة الفجالة الجديدة.
16. الدرجيني، أبو العباس أحمد بن سعيد، (1974م)، طبقات المشايخ بالمغرب، قسنطينة- الجزائر: مطبعة البعث.
17. الرازي، أبو الحسين أحمد بن فارس، (1979م)، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر.
18. السالمي، عبد الله بن حميد، (2014م)، اللمعة المرضية من أشعة الإباضية، اعتنى بها: سلطان بن مبارك الشيباني، مسقط-سلطنة عُمان: ذاكرة عُمان.
19. السدويكشي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن أبي ستة، (بلا تاريخ)، حاشية على كتاب الوضع، نسخة مخطوطة في مكتبة البكري، الرقم في الفهرس: 146، الرقم في الخزانة: 108، مجهول الناسخ [حوالي: ق 11 هـ].
20. السعدي، جميَّل بن خميس، (2015م)، قاموس الشريعة الحاوي طرقها الوسيعة،. مسقط- سلطنة عُمان، مكتبة الجيل الواعد.
21. السعدي، فهد بن علي، (2007م)، معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية قسم المشرق، مسقط - سلطنة عُمان، مكتبة الجيل الواعد.
22. الشماخي، أبو العباس أحمد بن سعيد، (2009). كتاب السير، بيروت-لبنان، دار المدار الإسلامي.
23. العوني، الشريف حاتم بن عارف، (1419هـ)، العنوان الصحيح للكتاب، مكة المكرمة-المملكة العربية السعودية، دار عالم الفوائد.
24. كاسترس، أم أنتش، (2012م)، بيبليوغرافيا الإباضية، ترجمة: محمد ؤمادي- خديجة كرير، مسقط-سلطنة عُمان، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية سلطنة عُمان.
25. مجموعة من الباحثين، (2012م)، معجم مصطلحات الإباضية، مسقط-سلطنة عُمان، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية سلطنة عُمان.
26. معمر، علي يحيى. (2008م)، الإباضية في موكب التاريخ الحلقة الثانية: الإباضية في ليبيا، السيب- سلطنة عُمان، مكتبة الضامري.

- الأطروحات:

1. الحارثي، سلطان بن محمد. (2003م). منهج الجناوني من خلال كتابه الوضع، المعهد الأعلى لأصول الدين، جامعة الزيتونة، تونس.

2. كومني، ياسين بن محمد. (2013م). الجناوني ومنهجه الفقهي والأصولي من خلال كتاب الوضع، معهد العلوم والبحوث الإسلامية، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم-السودان.
3. الباروني، محمد بن زكرياء، (2020م)، طبقات علماء الإباضية، دراسة وتحقيق: باعمارة بكير. كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة غرداية، غرداية-الجزائر.

- المداخلات:

1. الجعبيري، فرحات، (1426هـ/ 2005)، مقارنة بين كتاب الوضع لأبي زكرياء الجناوني وكتاب مختصر الخصال لأبي إسحاق الحضرمي، التأليف الموسوعي والفقه المقارن، ط3، مسقط- سلطنة عُمان، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لسلطنة عمان.